

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٨١١٣

الاثنين، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كاردي	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث ألباريث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميثاقية

الرجاء إعادة التدوير



1739783 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن المواساة فيما يتعلق بالمهجوم الإرهابي الذي وقع في شمال سيناء في مصر

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أود أن أدين بأقوى العبارات الممكنة الهجوم الإرهابي الذي يأباه الضمير والذي استهدف المدنيين في دار عبادة بشمال سيناء في مصر. ويعرب أعضاء مجلس الأمن عن خالص تعازيهم لأسر القتلى وعن مواساتهم لشعب مصر وحكومتها. وأرجو من الأعضاء الآن الوقوف دقيقة صمت، حدادا على أرواح الضحايا.

الترم أعضاء مجلس الأمن الصمت دقيقة حدادا.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمن العام إلى سورية، إلى المشاركة في هذه الجلسة. ينضم السيد دي ميستورا إلى جلسة اليوم عن طريق تقنية التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): أقدم إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس من جنيف فيما نعد للجولة الثامنة من المحادثات بين الأطراف السورية التي تُعقد برعاية الأمم المتحدة. وأود أن أشرح كيف وصلنا إلى هذه المرحلة خلال الشهر المنقضي، وكيف قررنا بصدد نهج المحادثات في الوقت الراهن.

لقد قلت في الشهر الماضي (انظر S/PV.8076)، كما يذكر من كانوا حاضرين، أنه بعد الرقة وبعد دير الزور - واسمحوا لنا أن نقول ربما الآن أيضا إنه بعد أن هزمت حكومة سورية مؤخرا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في آخر معاقله في البوكمال - تكون عملية مكافحة ودحر موطن قدم التنظيم في سورية قد أنجزت مهامها الرئيسية وستكون هناك لحظة من لحظات الحقيقة لإطلاق عملية سياسية حقيقية. وما زلت أعتقد أن لحظة الحقيقة قد حانت، على الرغم من أنني أريد أن أسجل قلقي البالغ إزاء تصاعد العنف بصورة هائلة في الغوطة الشرقية في الأسابيع الأخيرة واستمرار فرض قيود على وصول المساعدة الإنسانية إلى تلك المنطقة. وبينما يجري إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة، لا يجوز لأي من الجانبين أن يوجه مدافعه صوب مناطق تخفيف التوتر. ولذلك، فإنني أحث ضامني عملية أستانا، إلى جانب الحضور، على التصدي لتلك التحديات من أجل تجنب وصول المشكلة إلى مناطق تخفيف التوتر.

وقد ظلت أدعو وأطالب بعمل دبلوماسي حقيقي فيما يتعلق بالمحادثات، وذلك من أجل الاستعداد لإجراء محادثات حقيقية في جنيف. وتمثلت رسائلنا أساسا في ما يلي: أولا، ينبغي أن يأتي وفد الحكومة مستعدا للتفاوض. ثانيا، نحن بحاجة إلى وجود وفد موحد للمعارضة يتبنى مواقف مشتركة ويكون على استعداد للتفاوض. ثالثا، ستجري المفاوضات في جنيف ومن دون شروط مسبقة. رابعا، ينبغي لهم في البداية التفاوض على خطة عمل، مع التركيز على المبادئ الـ ١٢ الأساسية القائمة والمسائل الدستورية والانتخابية بهدف تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). خامسا، ينبغي أن تدعم جميع المبادرات الأخرى عملية الوساطة الجارية برعاية الأمم المتحدة والتي أمر مجلس الأمن بأن تديرها الأمم المتحدة وحدها.

وقد رأينا إشارات بشأن جميع هذه النقاط، وسنرى الآن ما يحدث في جنيف. وأشير باهتمام كبير إلى انعقاد اجتماعات

الماضية رسالة مفادها أن الحكومة لن تسافر إلى جنيف اليوم. ونحن بطبيعة الحال، نأمل، بل ونتوقع، أن تكون الحكومة في طريقها إلى هناك في القريب العاجل، لا سيما في ضوء الالتزام الذي قطعه الرئيس الأسد للرئيس بوتين عندما اجتمعا في سوتشي.

وإذا ما تحولنا إلى المعارضة، فقد عُقد مؤتمر موسع للمعارضة في الرياض في الأسبوع الماضي على مدى ثلاثة أيام مكثفة، وشهدت بنفسها يوما ونصف اليوم، إن لم يكن يومين، منها. وكان المشاركون تجسيدا لعناصر الفسيفساء السورية وللتنوع الأيديولوجي داخل المعارضة السورية والمجتمع السوري. ويشير القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) إلى ثلاثة اجتماعات بالاسم: الرياض والقاهرة وموسكو. وقد كانت جميعها حاضرة.

فالجماعات المسلحة التي تسيطر على أراض داخل سورية، بما فيها تلك المشاركة في أستانا وفي ترتيبات التهدئة المختلفة، شاركت بنشاط في الرياض. وأخيرا، كانت هناك مشاركة نسائية كبيرة. وكان هناك حضور قوي للمستقلين، بمن فيهم ناشطون ورجال أعمال ورموز قبلية. وكانت عدة أحزاب تعمل داخل سورية مُمثلة بالفعل من خلال المظلة السياسية لكل منها. وبينما كان من الواضح أن مبادرة الرياض قد صُممت في إطار النهوض بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وعملية جنيف، وهو القرار الذي يشير بوضوح إلى الاجتماعات الثلاثة بالاسم وإلى اجتماعات أخرى، فقد سرتني الحضور لكي أحث المشاركين على المضي قدما. ولذلك، فقد أحطت علما بالشخصيات الدولية التي حضرت افتتاح المؤتمر، بمن فيهم المبعوث الخاص للرئيس الروسي لافرنتييف.

وبعد أن غادرت إلى موسكو حيث أجريت مشاورات مفيدة، عملت أنا ووزير الخارجية لافروف بنشاط للمساعدة في الجهود التي يبذلها وزير الخارجية السعودي الجبير، الذي ينبغي حقا أن نقدر ما بذله من جهود مثابرة من أجل الخروج بالنتائج التي شهدناها.

هامة في دانانغ وسوتشي والرياض، والتي يمكن أن تساعدنا، في رأيي، على بدء عملية تفاوض حقيقية في جنيف. ومن الواضح أن الجهات الفاعلة الدولية تبحث عن أرضية مشتركة على أساس تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، نتيجة لحثنا السوريين على الشروع في إيجاد أرضية مشتركة أيضا.

ففي دانانغ، أكد الرئيس بوتين، رئيس روسيا، والرئيس ترامب، رئيس الولايات المتحدة، على أن العملية السياسية

”يجب أن تشمل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك الإصلاح الدستوري والانتخابات الحرة والنزاهة تحت إشراف الأمم المتحدة، والتي ينبغي أن تُعقد طبقا لأعلى المعايير الدولية للشفافية بمشاركة جميع السوريين الذين تحق لهم المشاركة، بمن فيهم أبناء الشتات“.

وقد جاء بيان الرئيسين في أعقاب إحاطتهما علما بما سمياه:

”التزام الرئيس الأسد مؤخرا بعملية جنيف وبالإصلاح الدستوري والانتخابات على النحو المطلوب بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٥٤ (٢٠١٥)“.

وأشير كذلك، بوصفي وسيطا، إلى أن الرئيس الأسد قال في سوتشي، عقب اجتماعه مع الرئيس بوتين في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ”لا نريد أن نلتفت إلى الوراء. وسنقبل ونتحدث مع أي أحد يهتم فعلا بالتوصل إلى تسوية سياسية“.

وعلى الرغم من تلك الإشارات المحتملة أن تكون مثيرة للاهتمام والهامة بصراحة، لم تؤكد الحكومة بعد مشاركتها في جنيف، ولكنها أشارت إلى أننا سنسمع منها قريبا. وجاء ذلك عندما عقد نائبي، السفير رامسي، مشاورات مع مسؤولين حكوميين خلال عطلة نهاية الأسبوع في دمشق. وتلقينا الليلة

بأخرى؟ ويمكننا الحصول على فكرة عنها بالبدء عكسيا من الهدف النهائي المتمثل في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويذكر الأعضاء أن القرار يتوج الهدف النهائي المتمثل في انتخابات حرة ونزيهة تُعقد تحت إشراف الأمم المتحدة وتستوفي أعلى معايير المساءلة والشفافية، وتشمل جميع السوريين الذين تحق لهم المشاركة فيها، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المهجر.

ويشمل هذا اللاجئين، بطبيعة الحال؛ فلا يمكن أن يكون هناك إقصاء. ويجب أن يسبق الانتخابات تصديق شعبي على دستور جديد. وينبغي إعداد مسودة الدستور من خلال عملية شاملة للجميع، ووفقا لجدول زمني جامع يتم وضعه عبر عملية جنيف كما نص على ذلك القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومن الواضح أن عملية الصياغة والاعتماد يجب أن تشمل الجميع. وسيمثل الحوار الوطني و/أو المؤتمر الوطني عناصر هامة من العملية عموما.

والمشاركة السورية في هذه المسائل والتفاوض عليها ينبغي أن تمضيا على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وأن تسترشد بالمبادئ الـ ١٢ الأساسية التي وُضعت أثناء العملية، وتتوخا رؤية واضحة لمستقبل سورية الذي يمكن أن يتشاطره الجميع. واعتقد أنه من الممكن، بتوفر النوايا الحسنة، سد الثغرات المتعلقة بهذه المبادئ. وإذا أمكن ذلك، سنشرع أيضا في استكشاف المسائل المتصلة بالمجموعتين ١ و ٤: الحوكمة ومكافحة الإرهاب؛ والحوكمة الأمنية وتدابير بناء الثقة.

وسوف أشرك جميع المشاركين في جنيف في مناقشة كل هذا. وسوف أتشاطر معهم أفكارا بشأن خطة عمل لعملية التفاوض. وإذا فعل ذلك، سأذكرهم بأن الوقت قد حان كي يثبتوا ليس لنا، بل لأبناء الشعب السوري، أنهم يهتمون بحياتهم وحياة أحبائهم من خلال إيصال المساعدات الإنسانية وإجراء عمليات إجلاء طبي من المناطق المحاصرة بصورة فورية ومستدامة وبدون عوائق، والاستعداد لمعالجة مخنة المحتجزين والمختطفين والمفقودين، والإيمان القوي بالمفاوضات بشأن العملية السياسية.

إن الهيئة العليا السورية للمفاوضات، التي تشكلت في الرياض، ستصل إلى جنيف بينما نحن نتكلم. وأتوقع اكتمال وصول جميع القادمين من مختلف المواقع بحلول صباح الغد. وقد أشرت بشكل علني إلى أن المشاركة في اجتماع الرياض كانت رفضا للإرهاب بشكل قاطع وتأكيدا على أن الحل الوحيد للأزمة حل سياسي وليس عسكريا.

وأشرت إلى أنه تم تشكيل وفد موحد من المعارضة، تجسد تشكيلته تشكيلة المشاركين في المؤتمر. وأشرت إلى أنه قد أنيطت بالوفد مهمة التفاوض في جنيف دون أي شروط مسبقة، ومناقشة جميع المسائل المدرجة في جدول الأعمال، واستخدام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بوصفها المرجع الوحيد للمفاوضات. وعلى افتراض وصول الطرفين إلى جنيف، سنسعى إلى مساعدتهما على الشروع في مناقشات جادة، وآمل أن تكون مفاوضات. وأود أن أوضح شيئا واحدا بوجه خاص - إننا لن نقبل أي شروط مسبقة من أي طرف من الطرفين. فلنكن واضحين بشأن تحديد الشرط المسبق. إنه قول أحد الطرفين "نحن لن نبدأ في التفاوض مع الجانب الآخر ما لم يفعل أو يقل ما يلي...". وآمل أن تصل هذه الرسالة لكلا الطرفين.

وسأقوم أيضا، كما هو مطلوب مني كوسيط، بتقييم مشاركة الأطراف بما تفعله في القاعة، ومدى انخراطها بشكل إيجابي في خطة العمل، وما إذا كانت تظهر استعدادا حقيقيا للمناقشة والتفاوض، بصرف النظر عن مواقفها المعلنة للجمهور بشأن أي مسألة. نحن نعلم بأن سيكون هنالك دائما اختلافات؛ ولهذا السبب هناك حاجة إلى المفاوضات. ولدى جميع الأطراف الحق في التعبير عن آرائها التي قد لا تستسيغها الأطراف الأخرى عند سماعها، ما دام أنها لا تضع شروطا مسبقة أو ترفض التحدث مع الجانب الآخر. وهذا هو جوهر المفاوضات.

إن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) هو الدليل الذي يسترشد به هذا المسعى. إذن، كيف ستكون خطة العمل بصورة أو

وكما يعلم أعضاء المجلس، واصل الاتحاد الروسي وضع خططه لتجمع كبير متعلق بسورية، يتم عقده في موعد قريب نسبياً وسيتم تأكيده لاحقاً. وتفيد التقارير بأن رؤساء جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وتركيا قد اجتمعوا مؤخراً في سوتشي. لقد سعى الاتحاد الروسي بالفعل من أجل الحصول على دعم من الأمم المتحدة لهذا المؤتمر. وأنا ما برحت أواصل المشاورات المفتوحة معهم. كما واصلت تقييم آراء السوريين والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً، بمن في ذلك جميع أعضاء مجلس الأمن، مع مراعاة الولاية المسندة إلى الأمم المتحدة من قبل المجلس. ولذلك، وحسبما أرى، فمن السابق لأوانه أن نقول أي شيء بشأن هذه المبادرة في هذه المرحلة. وسأواصل النظر في هذا الاقتراح وجميع المبادرات الأخرى عبر نفس المنظار - هل سيسهم في مفاوضات فعالة بين الأطراف السورية بقيادة الأمم المتحدة في جنيف من أجل تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)؟

إن سورية تشهد حرباً امتدت عبر السنوات الست الماضية. ونصف سكانها فروا من ديارهم. والتعمير سيكلف ٢٥٠ بليون دولار على الأقل. وهناك العديد من العقبات التي تعترض هذه التسوية: مجموعة من الجهات الفاعلة، ومجموعة متنوعة من الأهداف المتحولة، وخطر حقيقي ومستمر للتفتيت الناعم، لكنه ملموس، لسيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية. كما شهدنا أكبر جماعة إرهابية في التاريخ تجلب الإرهابيين من أكثر من ١٠٠ بلد، وتستخدم القوة ضد المدنيين على نطاق مروع.

وكل ذلك حدث أمام أعيننا خلال السنوات الست الماضية. إن هذه الأزمة - وهي إحدى أسوأ الأزمات في تاريخ الأمم المتحدة - تملك الآن إمكانات حقيقية للمضي قدماً نحو عملية سياسية حقيقية. وقد برزت خريطة أوضح لترتيبات تخفيف التوتر ووقف إطلاق النار وفض النزاع، مكنتها إلى حد كبير عمليتنا أستانا وعمّان. ونشهد الآن ظهور توافق دولي في الآراء. وعلياً أن نبدأ في تجميع العملية معاً للوصول إلى نتائج ملموسة، ومن ثم

وطوال هذه العملية، برزت أفكار مختلفة على نطاق تجمع أوسع لأصحاب المصلحة السوريين. والواقع أن عملية جنيف نفسها تدعو إلى هذا التجمع من السوريين، وما برحت أضع حجر الأساس له بدعوة السوريين من جميع مناحي الحياة، من الداخل والخارج، إلى المشاركة. وفي هذا السياق، أود أيضاً أن أشدد على أن أكثر من ٢٠٠ جهة فاعلة من المجتمع المدني - وأكرر ٢٠٠ - ستشارك هنا في جنيف في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة خلال الأسابيع القادمة كجزء من المحادثات بين السوريين. وفي الأيام القليلة المقبلة، سيشارك المجلس الاستشاري للمرأة مشاركة كاملة مرة أخرى، كما أمل، في مفاوضات حقيقية.

وسأشرك فريقاً من الخبراء القانونيين والدستوريين السوريين وأستاذنا بمشورتهم وخبرتهم. وسأحاور إحدى منظمات المجتمع المدني ذات الخبرة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك بشأن المحتجزين والمختطفين والمفقودين. وبمساعدة من التكنولوجيا، ستمكن من الاتصال مع قادة مجتمعات اللاجئين في لبنان والأردن وتركيا، ومع الجهات الفاعلة من المجتمع المدني العاملة في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المحاصرة. وسيتم ذلك من هنا في جنيف. وإنني أعول على التزامهم بالعملية السياسية، وشعورهم بالمواطنة واتصالهم الحقيقي مع المشاكل الحقيقية على أرض الواقع، ورؤاهم وأفكارهم من أجل تعزيز جهود الوساطة الجارية.

وأنوه بمبادرة فرنسا إلى جمع ممثلي الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بجنيف لعقد اجتماع تحضيرى غداً دُعيت إلى المشاركة فيه وتقديم مزيد من التفاصيل بشأن جدول أعمال هذه الجولة. وأرحب ترحيباً حاراً بأي إعراب عن التأييد من المجتمع الدولي، بما في ذلك من مجلس الأمن خصوصاً، للجهود المبذولة من أجل تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) من خلال العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف.

أن يؤكد بوجه خاص، بشكل لا لبس فيه وباستمرار، على أن تفهم جميع الجهات الفاعلة التي شاركت في النزاع أن حل الأزمة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حل سياسي تفاوضي بأوسع مشاركة ممكنة من جميع السوريين.

تختلف الحالة التي نراها اليوم كثيراً عما شهدناه قبل عام واحد بالضبط في سورية عندما نتج عن حصار أو تحرير حلب، حسب وجهة النظر، مستويات من العنف والدمار والموت نادراً ما شهدنا مثيلها من قبل في هذه الأزمة الطويلة. ولا يمكننا أن ننكر أن بؤر العنف لا تزال موجودة في سورية، ولكن من الواضح أن الحالة على أرض الواقع تغيرت تغيراً جذرياً، من خلال إنشاء مناطق تخفيف التوتر وعمليات وقف إطلاق النار المحلية والانخفاض الكبير في مستويات القتال والاشتباكات المسلحة.

ويجب علينا أولاً وقبل كل شيء أن نشيد بخسارة الجماعات الإرهابية التامة تقريباً للنفوذ والأرض، ولا سيما تنظيم داعش، وهي التي روّعت السوريين خلال الأعوام الثلاثة الماضية وارتكبت فظائع لا يمكن تصورها ضد المدنيين في الرقة ودير الزور ومناطق أخرى. ويتعين أن تصبح المساءلة عن جرائم الحرب تلك والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، إن عاجلاً أو آجلاً، واقعاً مثلما بدأ يحدث في العراق. وما من شك في أن الأشهر الأخيرة شهدت أحداثاً هامة لتسوية هذا النزاع وتحقيق الانتقال السياسي المنتظر بفارغ الصبر.

ثانياً، بالإضافة إلى الوقائع الآنف الذكر، فإن اليد العليا العسكرية للحكومة السورية المتفوقة على العشرات من الجماعات المسلحة التي ما فتئت تحاربها منذ عام ٢٠١١ باتت حقيقة تجعل من الممكن الانتقال إلى المرحلة التالية، التي يجب أن تكون مرحلة سياسية ودبلوماسية لا عسكرية. وسيكون الانتصار، إذا حدث، من أكثر الانتصارات العسكرية كلفة ومأساوية في التاريخ، لأن التكلفة البشرية والاجتماعية والاقتصادية لهذا النزاع

تمكين السوريين من تقرير مستقبلهم بحرية. إن الدعم الموحد من جانب المجتمع الدولي، الذي يتركز في المجلس، سيكون أمراً حيوياً للمفاوضات الرامية إلى المضي قدماً بطريقة ملموسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيموديث ألفاريث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إننا نشيد بكم، سيدي الرئيس، كما فعلنا مع وفد فرنسا في تشرين الأول/أكتوبر، على قراركم بعقد جلسة الإحاطة الإعلامية المفتوحة هذه. ونشجع الأعضاء الآخرين في المجلس والأعضاء الجدد الذين سينضمون إلى مجلس الأمن في السنة المقبلة على مواصلة هذه الممارسة.

ونودّ، كما نفعل كل شهر، أن نشكر المبعوث الخاص السيد ستافان دي ميستورا على المعلومات التي قدمها لنا وعلى كل الأعمال التي يؤديها في الفترات الفاصلة بين اجتماعات المجلس وجولات المفاوضات في جنيف وأستانا. إنه وفريقه يستمران في العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية. وإن تفاؤله وتصميمه الثابتين للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية من خلال تنفيذ خريطة الطريق المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) جديران حقاً بالثناء. ونعرب له مرة أخرى عن امتناننا على العمل الممتاز له وفريقه بأسره. ونأمل أن يسود صموده والتزامه الثابت العزم بتحقيق الهدف المنشود بفارغ الصبر إلى أن يصبح جميعاً قادرين على الاحتفال بالسلام في سورية وتكون لنا فرصة لإعادة توحيد البلد وإعادة بنائه، وبالتالي تخفيف معاناة شعبه المنكوب.

ونثق في جهوده، ولكن يجب على المجلس أن يرتقي أيضاً إلى مستوى التزاماته ومسؤولياته وأن يدعم عمله بحزم ويجب

لعملية سوتشي إلى وضع الصيغة النهائية لتفاصيل الاتفاق من أجل فهم الآثار المترتبة فيما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق تخفيف التوتر، وتدابير حرية تنقل الأشخاص وبناء الثقة، مثل الإفراج عن أولئك الذين اختطفوا واحتجزوا وتحديد الأشخاص المختفين، مما سيؤدي إلى تحسين الظروف لتعزيز العملية الانتقالية السياسية. وستسهم هزيمة داعش دون شك في تسريع هذا الزخم. ونشدد على أن من الضروري أن تتمتع مناطق تخفيف التوتر الحالية بوضع انتقالي حتى يمكن الحفاظ على الوحدة والسلامة الإقليمية للجمهورية العربية السورية ويمكن تجنب التوترات الجديدة التي قد تؤدي إلى نزاع مسلح جديد المستقبل.

وفي الختام، فإننا نشعر بالقلق لأن إمكانية وصول المساعدات الإنسانية لا تزال تواجه صعوبات خطيرة، حتى في ظل ظروف أفضل نسبياً من تلك التي واجهناها قبل بضعة أشهر، وهذا يرجع أساساً إلى انخفاض مستويات العنف.

ونتمنى للسيد دي ميستورا كل النجاح خلال الجولة الثامنة من المفاوضات بين الأطراف السورية، التي ستبدأ غداً، والمفاوضات التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر. ونأمل أن تؤدي بصورة نهائية إلى مناقشة المسائل الموضوعية، ولا سيما فيما يتعلق بعملية وضع الدستور وعقد انتخابات في سورية.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تشكر بوليفيا المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية. ونؤكد له مرة أخرى دعمنا وامتناننا للأعمال التي يضطلع بها.

يدرك وفد بلدي الجهود التي يبذلها شعب وحكومة سورية في الكفاح ضد داعش. ونكرر إدانتنا الشديدة لجميع أعمال الإرهاب ونشدد على أن أي عمل من هذا القبيل إجرامي بطبيعته ولا مبرر له بغض النظر عن مكان وزمان ارتكابه والجهة المرتكبة له. ونرى في هذا الصدد أن من المهم أن نتخذ جميع

كانت وستظل هائلة الحجم، ليس على سورية فحسب بل وعلى البلدان الأخرى في المنطقة التي شاركت في هذا النزاع.

وكما هو الحال في العديد من الحالات الأخرى، كان ممكناً تجنب هذا النزاع. وكان من الممكن تماماً، قبل ست سنوات، إجراء مفاوضات بشأن الانتخابات والإصلاحات الدستورية والعناصر الأخرى المطروحة على طاولة المفاوضات اليوم، ولكن نفوذ الأقوياء منعها. ولو حدث ذلك، لتجنب سورية وفاة ٤٠٠ ٠٠٠ شخص ودمارها بالكامل ومأساة وجوب إنقاذ أجيال بأسرها من الفقر والصدمات النفسية التي يعاني منها الأطفال والشباب السوريون اليوم.

لا تزال أوروغواي تدعم كل الجهود والمبادرات التي تسهم في ضمان وقف الأعمال العدائية وتيسير وصول المساعدة الإنسانية واستمرار العملية السياسية بقيادة المبعوث الخاص. ونكرر التأكيد على أنه لن يكون هناك حل عسكري لهذا النزاع وأن وضع حد لهذه الحرب المروعة غير ممكن إلا عن طريق عملية انتقال سياسي بقيادة سورية مع وساطة الأمم المتحدة، وفقاً لخريطة الطريق المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ونقدّر الجهود التي بذلت في الآونة الأخيرة لتوحيد المعارضة السورية في كتلة واحدة وكفالة الالتزام الحقيقي من جانب الحكومة السورية بعملية جنيف. إننا نهنئ السيد دي ميستورا على التقدم الذي أحرزه في زيارته إلى الرياض وموسكو، ولا سيما إصراره على مشاركة المرأة في الوفود التي تمثل المعارضة. لقد مهدت عملية أستانا الطريق لنجاح الجهد المبذول لتقليل الاشتباكات عقب تنفيذ مختلف مناطق تخفيف التوتر.

وإننا نفسر كعلامة إيجابية أن البيان الصحفي للرؤساء الثلاثة في سوتشي يتفق مع عملية جنيف في ضرورة أن يكون القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بمثابة الدليل الأوضح، وأن يكون الهدف هو انتخابات عامة شاملة للجميع تحت رعاية الأمم المتحدة وإصلاحاً دستورياً في البلد. ندعو الجهات الضامنة الثلاث

التي تعهد بها كل من روسيا وإيران وتركيا تأكيد العزم على القضاء على المنظمات الإرهابية، مثل تنظيم داعش وجبهة النصرة. وستساعد هذه الالتزامات على تمهيد الطريق للحد من أعمال العنف ووقف تدفق اللاجئين والسماح لنا بالشروع في الإجراءات الرامية إلى ضمان العودة الآمنة والكرامة للاجئين والمشردين داخليا.

ونرحب بنتائج الاجتماع الأخير الذي عُقد في الرياض، حيث توصلت المعارضة إلى اتفاقات يمكن أن تسهم في التوصل إلى حل سلمي خلال هذه المرحلة من الصراع، ونتابع هذه النتائج. ونرحب أيضا بالجهود المبذولة في إطار الاجتماعات الحالية في أستانا، التي أصبحت الآن تمثل جانبا هاما من عملية إنشاء مناطق لتخفيف التوتر، وبالتالي أصبحت بمثابة وسيلة للحد من أعمال العنف وضمان الاستقرار في سورية. ونأمل أن نتمكن خلال الجولات المقبلة لعملية أستانا في شهر كانون الأول/ديسمبر من التوصل إلى اتفاقات جديدة تعود بالنفع على الشعب السوري.

كما أننا نتطلع إلى الجولات الجديدة المقبلة من مشاورات جنيف، حيث ينبغي أن يظل تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بمثابة خارطة الطريق، وخاصة إذا كان هناك التزام لدى الأطراف المعنية بالمضي قدما على هذا الدرب.

ومع ذلك، فإننا نعتقد أنه من المهم أيضا إحراز تقدم بشأن مسألة المحتجزين والرهائن والمفقودين. وذلك موضوع لا يزال يتعين القيام بالكثير بشأنه. كما أنه مسألة يجب أن تُدرج في جدول أعمال الاجتماع المقبل في جنيف وفي جولات المحادثات الأخرى المقبلة.

في الختام، نؤكد من جديد رأينا بأن السبيل الوحيد لحل هذا الصراع يمر عبر عملية سياسية شاملة للجميع، يقودها الشعب السوري وتصب في مصلحته. وسيتيح ذلك التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع بين جميع الأطراف المعنية. ويجب أن يضمن

التدابير اللازمة لتجنب إعادة تنظيم أو ظهور جماعات إرهابية جديدة في الأجل القصير.

ونشدد على ضرورة حشد جهودنا لضمان التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وتحقيق الأهداف الرئيسية الأربعة لمفاوضات جنيف، المتمثلة في مكافحة الإرهاب وضمان الحوكمة وصياغة دستور جديد وتنظيم انتخابات جديدة، تحت إشراف الأمم المتحدة. ونعتقد أن أي عمل عسكري انفرادي أمر غير قانوني بالمرّة وأنه يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن أي أعمال من هذا القبيل تقوض السيادة والسلامة الإقليمية للجمهورية العربية السورية وتعرض للخطر تنفيذ خارطة الطريق التي جرى إعدادها بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ونرحب بجميع الاجتماعات التي عُقدت على مختلف المستويات بهدف التوصل إلى سلام مستقر، ونشجع جميع الجهات المعنية على مواصلة جهودها من أجل اتخاذ القرارات السياسية التي توجد حاجة ماسة إليها. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على الاتفاقات التي توصل إليها في هذا الشهر رئيسا روسيا والولايات المتحدة على هامش اجتماع منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. ونشدد على التزامهما بسيادة سورية وسلامتها الإقليمية وبالحد من أعمال العنف والامتنال لاتفاقات وقف إطلاق النار وتهيئة الظروف التي تتيح التوصل إلى حل سياسي دائم للصراع.

ونرحب أيضا بمذكرة المبادئ التي تم التوصل إليها في عمان في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر بين الأردن والاتحاد الروسي والولايات المتحدة، التي عززت مبادرة وقف إطلاق النار بغية مواصلة بذل الجهود الرامية إلى الحد من وجود المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمقاتلين الأجانب في سورية والقضاء عليهم من أجل ضمان إحلال السلام الدائم.

ونسلط الضوء على الاجتماع الذي استضافته سوتشي في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي أعادت نتائجه والالتزامات

هذا الانتقال السياسي أيضا سيادة سورية ووحدتها وسلامتها
الإقليمية واستقلالها من خلال الوسائل المنصوص عليها في
ميثاق الأمم المتحدة.
رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون
مدرجون في قائمة المتكلمين.